الحركة الوطنية الاشتراكية الالمانية

٤ — البرنامج الخارجي فى طور التنفيذ

للاستاذ محمد عبد الله عنان

لم يكن أثر الثورة الوطنية الاشتراكيه الالمانية فى سياسة المانيا الخارجية أقل منه فى شئونها الداخلية . ولكن الثورة الوطنية كانت فى ميدان السياسة الخارجية اكثر توفيقا ، لانها الفت الميدان عند قيامها ممهداً صالحا للعمل القوى الجرىء ، ولان الشعب الالمانى يرى المسألة الخارجية مسألة قومية محضة ويؤيد الثورة الوطنية فيها تأييدا قويا صادقا . على أن هذا التوفيق الذى لقيته الوطنية الاشتراكية فى بعض نواحى السياسه الخارجية كان مقرونا من جهة أخرى بتطورات ونتائج لم تكن فى صالح المانيا ، ولكنها كانت نتيجة لما ابدته الوطنية الاشتراكية فى وسائلها من ضروب العنف والاندفاع

تولى الوطنيون الاشتراكيون الحكم والمانيا مازالت من الوجهة الدولية فى المركز الذى وضعت فيه بمقتضى معاهدة الصلح (معاهدة فرساى) وهو مركز لايجعلها على قدم المساواة مع باقى الدول العظمى من حيث الحرية فى تدبير وسائل الدفاع عن نفسها وتنظيم مواردها الاقتصادية طبقا لمصالحها ؛ وهو مركز يرى الوطنيون الاشتراكيون بحق انه لايليق بالمانيا كدولة عظمى ولا يلائم كرامتها القومية . وكانت المانيا تجاهد مذ دخلت عصبة الامم (فى سنه ١٩٢٦) فى سبيل الانتصاف لنفسها فى مسألة الدفاع القومى لانها جردت بمقتضى معاهدة الصلح من سلاحها ؛ وفى سبيل التحرر من اعباء التعويضات الفادحة التى فرضت عليها لأن هذه الاعباء لبثت بعد الذى ادته منها خطرا داهما على مواردها القومية ونشاطها الصناعى والتجارى ، ولانها فرضت على اساس مسئولية المانيا فى اثارة الحرب الكبرى ، وقد ثبت فيما بعد بما صدر من تحقيقات ووثائق دولية مختلفة ان هذا الزعم باطل ، وان مسئولية المانيا فى الحرب ليست اكثر من مسئولية غيرها . وقد سويت مسأله التعويضات غير مرة ، ولكن المانيا لبثت تصر على وجوب التحرر منها ؛ وقالت كلمتها الرسمية فى ذلك منذ سنة ١٩٣٢ فى عهد حكومة الهرفون بابن ، وانتهت جهودها فى هذا السبيل بعقد مؤتمر لوزان فى صيف سنة ١٩٣٢ ؛ وخرجت المانيا من المؤتمر ظافرة بتقرير وجهت نظرها ، ووافقت دول الحلفاء فى البروتوكول الذى عقده المؤتمر على مبدأ الغاء التعويض نظير قدر محدد تؤديه المانيا لايتجاوز عشر ماكان مطلوبا منها . والقت المانيا فى ذلك الحين ايضا دعوتها الى نزع السلاح الحقيقى طبقا لما نصت عليه معاهدة الصلح ؛ او انها تعمد من جانبها الى تسليح نفسها تحقيقا لمبدأ المساواة ومقتضيات الدفاع القومى

كانت مسألة التسليح اذن اهم مشكلة دولية تواجهها المانيا عند قيام الحكومة الوطنية الاشتراكية . ومسألة الدفاع القومى من اهم المسائل التى أثارتها الوطنية الاشتراكية وخصتها بكبير عنايتها . والوطنية الاشتراكية اشد ماتكون بغضا لمعاهدة فرساى واحتجاجا على نصوصها وفروضها الظالمة ؛ وهى تعتبرها مصدر كل مصائب المانيا ومتاعبها وترى وجوب الغائها او تعديلها على الاقل تعديلا يتفق مع كرامه المانيا وحاجاتها القومية . والمانيا تجاهد فى هذا السبيل منذ اعوام ؛ وقد استطاعت فى الواقع ان تظفر بتعديل كثير من نصوص المعاهدة ، ولكنها لم تستطع ان تحقق شيئا فى مسألة نزع السلاح والدفاع القومى

ولم يك إلا أن جالت هذه الحنجرة جولةً أو جولتين حتى سقط (الأحرار) المساكين ، صرعى لاحراك بهم ، وسقطت حكومتهم ، التى كانت تحسب أنها باقية على الدهر .

فاذا هى تندحر وتندثر وتمزّقُ كلَّ ممزّق .

ثم أذّنَ مؤذن بالانتخابات الجديدة للبرلمان الجديد ، فاذا حنجرة أنطون تكتسح كل شىء أمامها ، وتجوب البلاد من جنوبها الى شمالها ، فتندك أمامها المعاقل والحصون ، وتعنو لها الرقاب والأعناق . وتنجلى معارك الانتخاب عن فوز ساحق ماحق يفوزه المحافظون ، ويعودون الى البرلمان . يجرون ذيول الخيبة ، ويبرمون شوارب الخيلاء .

وفى اليوم التالى غدا أنطون على شركات التأمين فامن على حنجرته بمائة ألف من الجنيهات .

إن الآلهة قد تمنح ، وتسخو فى المنح ، وتعطى فتجزل العطاء

ولألمانيا فى مسألة نزع السلاح نظرية تستمدها من معاهدة الصلح ذاتها . ذلك أن معاهدة الصلح قضت بتجريد ألمانيا من سلاحها ؛ وحددت جيشها العامل بمائة ألف ، وحصرت حقها فى انشاء الذخائر والأسلحة فى أضيق الحدود ، وحرمت عليها أنواع الأسلحة الضخمة ؛ وأنزلت أسطولها الى وحدة بحرية ضئيلة ؛ وحرمت عليها إنشاء الطيارات الحربية ؛ وقضت عليها بالغاء الخدمة العسكرية الاجبارية ، وحرمت عليها انشاء أية تحصينات على حدودها الغربية على بعد خمسين كيلومترا من شرق نهر الرين ؛ وغير ذلك من الفروض المرهقة التى تجعل ألمانيا من حيث الدفاع القومى أضعف من أية دولة ثانوية ؛ وتجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها إزاء الطوارىء (معاهدة فرساى — القسم الخامس — المادة ١٤٩ وما بعدها) . ولكن ميثاق عصبة الأمم الذى هو قطعة من معاهدة الصلح ينص من جهة أخرى على أن أعضاء العصبة يعترفون بأن تأييد السلام يقتضى تخفيض التسليحات القومية إلى الحد الذى يتفق مع السلامة القومية وتنفيذ التعهدات الدولية . . . وعلى « أن مجلس العصبة ينظم وسائل هذا التخفيض » (المادة ٨) . ونص من جهة أخرى فى ديباجة القسم الخامس من المعاهدة وهو الخاص بتجريد ألمانيا من سلاحها ، أن هذا التجريد إنما هو وسيلة لتمكين تنظيم تحديد السلاح تحديداً عاما بالنسبة لجميع الأمم . وقد أنشأت عصبة الأمم لجنة نزع السلاح ومؤتمره منذ عشرة أعوام تنفيذاً لما يقضى به ميثاقها ؛ واشتركت ألمانيا فى أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ دخولها فى العصبة ، وجاهدت بكل ما وسعت فى سبيل تخفيض السلاح ؛ ولكنها لم تظفر بأية نتيجة : لأن دول الحلفاء وفرنسا بنوع خاص ، لا تريد أن تجرى فى تسليحاتها أى تخفيض يذكر . ولهذا تقول ألمانيا اليوم إنه ما دام أن نصوص المعاهدة فى شأن تخفيض السلاح لم تنفذ ، وما دام أن تجريدها من السلاح كان مقروناً بوجوب اجراء هذا التخفيض ، فهى من جانبها فى حل من أن تسترد حقها كاملا فى تسليح نفسها وتنظيم دفاعها القومى . وهذا منطق سليم واضح ؛ ولألمانيا فيه كل الحق . ولكنه قوبل من فرنسا بأشد اعتراض ؛ وأبت فرنسا وبريطانيا العظمى على ألمانيا كل حق فى المساواة الفعلية فى التسليح ، واقترحتا وضع رقابة دولية على تسليحات ألمانيا . وأصرت ألمانيا على موقفها ورأت أن تختم هذا الجدل العقيم ؛ فانسحبت من مؤتمر نزع السلاح ومن عصبة الأمم فى منتصف اكتوبر الماضى . وكانت خطوة جريئة ولكن موفقة من جانب الحكومة الاشتراكية ؛ وكان لها أكبر وقع فى سير السياسة الدولية . وفى نفس اليوم الذى أقدمت فيه الحكومة الألمانية على هذه الخطوة الحاسمة ، استصدر هر هتلر مرسوماً بحل الريخستاج واجراء انتخابات جديدة ليستفتى الأمة فى سياسته الخارجية ؛ وأجريت هذه الانتخابات فى ١٢ نوفمبر الماضى وخرج منها هر هتلر بما يشبه اجماع الشعب الالمانى على تأييده فى العمل لاستعادة مركز ألمانيا الدولى كدولة عظمى والاعتراف لها بحق المساواة فى الدفاع القومى وسائر الحقوق القومية الاخرى . واضطرت فرنسا إزاء هذا التطور أن تدخل فى مفاوضات مباشرة مع ألمانيا لبحث الموقف . وتجرى هذه المفاوضات منذ أسابيع . وتحاول انجلترا وإيطاليا أن تقوما بدور الوساطة والتوفيق . وبينما تؤيد إيطاليا وجهة النظر الالمانية إذا بانجلترا تتراوح بين التأييد والمعارضة ، فهى لا تريد أن تبقى فرنسا محتفظة بزعامة أوربا العسكرية ؛ وتخشى من جهة أخرى ان تعود المانيا الى زعامتها العسكرية القديمة . وقد قدمت الحكومة الالمانية مقترحات فى هذا الشأن خلاصتها ان يرفع عدد الجيش الالمانى العامل الى ثلاثمائة الف ، وان تعاد الخدمة العسكرية ، وان يكون لالمانيا حق استعمال وسائل الدفاع المختلفة ، وان ينقح دستور عصبة الامم لكى تكون اداة صالحة محررة من كل ضغط ونفوذ . وقد ردت فرنسا برفض هذه المقترحات باعتبارها مناقضة لمعاهدة الصلح ؛ وقالت بان تسوية مسألة التسليح لا تكون بزيادته وانما تكون بتخفيضه ، وإن تخفيض السلاح لا يمكن ان ينظم الا فى جنيف وعلى يد عصبة الامم طبقا لمعاهدة الصلح ، وما زالت المفاوضات تجرى بين باريس وبرلين من جهة ، وبين لندن وباريس وروما من جهة أخرى ، ولكن الذى لا ريب فيه هو ان المانيا قد كسبت أول مرحلة فى المعركة ، وانها تتقدم فى سبيل غايتها من تحطيم الاغلال التى فرضتها معاهدة فرساى على دفاعها القومى ، بل نعتقد أن المانيا قد بدأت تعمل بالفعل فى هذا السبيل دون انتظار لرأى فرنسا وحلفائها

وتثير المانيا الى جانب مشكلة الدفاع القومى عدة مشاكل أخرى ترى انها تمس مصالحها القومية . من ذلك مسألة وادى السار الالمانى الذى انتزعته فرنسا لتستغل مناجمه الفنية حتى سنة ١٩٣٥ ؛ فألمانيا

تطالب برده او بجرى الاستفتاء المنصوص عليه فى المعاهدة ؛ ومنها مسألة المستعمرات الالمانية التى وزعت بين فرنسا وبريطانيا العظمى فالمانيا تطالب الآن بردها لانها تضيق بسكانها ، ومصالحها الاقتصادية الحيوية تقتضى ان يكون لها مستعمرات ؛ ومنها مسألة الممر البولونى الذى يمزق بروسيا الشرقية الى قسمين ، فالمانيا ترى انها لا تستطيع الصبر على هذا التمزيق الى الابد ، وان كانت اليوم على تفاهم مؤقت مع بولونيا.

* * *

على ان الوطنية الاشتراكية الالمانية لم تكن موفقة فى ناحيتين خطيرتين من نواحى السياسة الخارجية ، هما المسألة النمسوية ، ومسألة العلائق الالمانية الروسية

فأما فى المسألة الأولى فقد حاولت الحكومة الالمانية أن تتدخل فى شئون النمسا بطرق شتى . ووجهت الوطنية الاشتراكية الالمانية إلى النمسا كثيراً من ضروب الوعيد والتحدى ، وحاولت أن تبث فيها دعوتها وأن تصبغها بصبغتها . ونذكر أن العمل على اتحاد الأمم الجرمانية من الغايات الاساسية التى ترمى إلى تحقيقها الوطنية الألمانية . والنمسا هى الامة الجرمانية المقصودة بهذا النص ، وهى ترتبط مع المانيا بكثير من الروابط الاقتصادية والاجتماعية . وكانت النمسا تضطرم من قبل بدعوة قوية إلى الاتحاد مع المانيا سياسياً واقتصادياً (Anschluss). ولهذا أرادت الوطنية الالمانية أن تقوم بمحاولتها الاولى فى سبيل هذا الاتحاد . ولكنها لجأت كعادتها الى الاندفاع والعنف ، وحاولت ان تعامل النمسا كدولة تابعة وان تملى عليها إرادتها ووحيها ، وان تثير فيها القلاقل والاضطراب ، وان توثرفيها بجميع وسائل الضغط والارغام . ولكن هذه السياسة القصيرة النظر اتت على عكس ما أريد بها . فقد أذكت فى الشعب النمسوى عواطف العزة القومية ، فنسى خلافاته الحزبية والتف حول حكومة المستشار دلفوس التى أبدت فى مقاومة الوطنية الالمانية حزما يثير الاعجاب وأعلنت النمسا ارادتها صريحة فى انها لا تريد أن تكون تابعة لحكومة برلين ، وقمعت الحكومة النمسوية كل شغب أثارته الدعوة الالمانية بمنتهى القوة وطاردت دعاة الوطنية الاشتراكية بلا رأفة ، وأنهارت فى الوقت نفسه دعوة الاتحاد (الآنشلوس) وتخلى عنها أنصارها بعد أن رأوا ألمانيا تفسرها بالقضاء على الاستقلال النمسوى واستطاعت حكومة فينا أن تجعل من المشكلة النمسوية مشكلة دولية وأن تنظم تعضيد انجلترا وفرنسا وايطاليا فى الدفاع عن وجهة نظرها ضد ألمانيا

واما فى مسألة العلائق الروسية فقد ارتكبت الوطنية الاشتراكية الالمانية ايضا خطأ فادحا . وكانت المانيا منذ خاتمة الحرب تعمل دائما على توثيق صلاتها السياسية والتجارية بروسيا السوفيتية ، وتتخذ من هذه الصلات دعامة لسياستها الخارجية ؛ وكانت روسيا اعظم سوق للصناعات الالمانية بعد ان اغلقت فى وجهها الاسواق الغربية ؛ وكان التفاهم بين الدولتين محور التوازن السياسى فى اوربا الشرقية حيث تطوق المانيا بدولتين خصيمتين هما بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، ولكن الوطنية الاشتراكية لم تراع هذه السياسة التقليدية ، ولم تفرق فى كفاحها للشيوعية بين الاعتبارات الداخلية والخارجية ، فالقيت تصريحات شديدة ضد روسيا السوفيتية من المستشار هتلر وبعض زملائه ، وردت الصحافة الروسية هذه الحملات بمثلها ؛ وكان لموقف حكومة برلين الجديدة وقع سيء فى حكومة موسكو ؛ وظهر أثر هذا التوتر فى علائق البلدين واضحا فى اتجاه السياسة الروسية الى وجهة جديدة . وانتهزت فرنسا هذه الفرصة فعملت على توثيق علائقها مع روسيا باتفاقات جديدة ؛ واعترفت الحكومة الامريكية لاول مرة بحكومة السوفيت . ونظمت المبادلات التجارية بين البلدين ؛ واتجهت بريطانيا العظمى الى توسيع نشاطها التجارى فى روسيا ؛ وفقدت المانيا بذلك دعامة سياسية قوية ومصالح اقتصادية خطيرة . كان فى وسع الوطنية الاشتراكية ان تحرص على علائق المانيا وروسيا من الوجهة الخارجية ، وان تمضى فى نفس الوقت فى كفاحها ضد الشيوعية داخل المانيا على نحو ما فعلت الفاشستية الايطالية . ولكن الظاهر ان الوطنية الاشتراكية الالمانية لم تعرف بعد ان تفرق بين نزعاتها الشخصية وبين مصالح المانيا العامة ، وانها لا تتمتع بذلك الاتزان الذى تمتاز به الفاشستية الايطالية رغم صرامتها

* * *

هذه خلاصة الظروف والادوار التى تقلبت فيها الوطنية الاشتراكية الالمانية . وهى لم تعمل حتى اليوم كثيرا لألمانيا ، ولكنها عملت كثيرا لاثارة الاحقاد الجنسية والقومية ، وسحق الديمقراطية والحريات العامة . وقد أثارت بذلك كثيرا من الخصومات على المانيا ، واساءت بوسائلها المثيرة الى هيبة المانيا وسمعتها ، وافقدتها كثيرا من العطف العالمى ، وجمعت كلمة الديمقراطية فى المانيا فى خصومة موحدة مشتركة ، وبدت الفاشستية الايطالية للعالم اليوم ، بعد الذى شهده من جموح الوطنية الاشتراكية الالمانية وعنفها ، اجدر بالتقدير والاغضاء والتسامح من وليدتها ؟

وتم البحث

محمد عبد الله عنان